السياسة الاسرائيلية تجاه الضفة الغربية تدور بين اقتراحات ضمها من جهة او ابقاء الوضع الراهن على ما هو عليه، او تنفيذ مشارع الحكم الذاتي او ما شابهها من جهة اخرى. بل ان الامر وصل ببعض الاسرائيليين، وعلى رأسهم شارون، الى الدعوة «لمساعدة» الفلسطينيين على اسقاط النظام الهاشمي في الاردن والحلول محله، بحيث تبقى عندئذ فلسطين غرب النهر برمتها للصهيونيين.

صحيح ان الزعماء الاسرائيليين، معراخيين كانوا او ليكوديين، لا ينفكون يدعون الاردن، من حين الى اخر، الى التفاوض مع اسرائيل، دون شروط مسبقة زعما. ولكن هذه الدعوات ينبغي الا تخدعنا. فالشروط كثيرة للغاية والثمن المطلوب من الاردن دفعه باهظ جدا، ودون مقابل يذكر. فالمشاريع التي تتقدم بها الدوائر الاسرائيلية المختلفة لا تنطوي، مثلا، على اقتراح اعادة الضفة الغربية الى الاردن، وكذلك «تسليمه» قطاع غزة، كما يحلو للبعض ان يعتقد. بل ان الحقيقة غير ذلك تماما، واسرائيل ليست في هذا الصدد. فمعظم مشاريع الحلول، ان لم يكن كلها، تقترح مثلا ترتيبات يكون فيها للفلسطينيين في المناطق المحتلة دور ما، حتى يكون بالامكان «الزامهم» بما وافقوا عليه ان ثارت القضية الفلسطينية مجددا، وذلك بمباركة الفلسطينيين في الخارج او دونها، اذا اقتضى الامر. بل ان البعض، وهم قلة على كل حال، يرى انه اذا لم يكن هنالك مناص، في نهاية الامر، من «التنازل» عن الضفة الغربية وانشاء اي كيان فيها، فمن الافضل في مثل هذه الحالة ان يتم الاتفاق في هذا الصدد مع منظمة التحرير الفلسطينية دون غيرها، حتى يكون ذلك ايضا «ملزما» للفلسطينيين. وايا كانت الخلافات بين اصحاب الآراء هذه، فانهم جميعا متفقون على ان اي حل يمكن ان يتم التوصل اليه، يجب ان ينفذ دون السماح للجيش الاردني، في اي حال من الاحوال، بالعودة الى تلك المناطق المحتلة. وبلغة اخرى، ان «موضة» الضم والالحاق التي كانت رائجة في الخمسينات قد انتهت الى غير رجعة، ولاعتبارات اسرائيلية، قبل ان تكون عربية. وعموما ليس في مثل هذه الاقتراحات ما قد يعود بفائدة كبرى على الاردن، بل انها تضعه في موقف المطلوب منه ان يستجيب لطلبات اسرائيل ويتعاون معها في تنفيذ مخططاتها، لا اكثر، وبشكل يمكن ان يثير غضب الفلسطينيين والعرب، ويجعل امكانية التنفيذ صعبة للغاية، ان لم تكن مستحيلة.

ولا شك ان الاردن مطلّع جيدا على هذه المسارات والتغييرات في الفكر والممارسة الاسرائيليين، ويدرك ابعادها حق قدرها. بل انه مطلع عليها بمدى يفوق ذلك الذي قد يخطر على البال لاول وهلة. فالمتتبع لرد فعل الملك حسين على الاجراءات والمواقف والتصريحات الاسرائيلية المختلفة يلاحظ انها تنم عن معرفة بالشؤون الاسرائيلية، واطلاع واسع على معظم جوانبها. بل يمكن القول ان الملك، بالمقارنة مع الحكام العرب الآخرين، يكاد يكون خبيرا في الشؤون الاسرائيلية. فاي تحرك او مسار اسرائيلي جديد يقف الملك على كنهه ويتمكن من سبر غوره عادة خلال شهرين او ثلاثة على الاكثر، بينما تستغرق العملية نفسها لدى الفلسطينيين، وكذلك لدى كبار قادتهم ومفكريهم وخصوصا «ثوارهم»، ما يقارب من ٣ سنوات، ولدى العرب الآخرين نحو ٥ سنوات. ومن اين لجلالته هذه الخبرة والمعرفة في الشؤون الاسرائيلية؟ لا ندري! من الواضح، بالطبع، ان لدى جلالته مخابرات «عصرية»، ولكن هذه المخابرات، رغم «عصريتها»، تبقى، في نهاية الامر، «عربية»، اي انها، مثل مخابرات آخر زمان العربية، تهتم بما يسمى الحفاظ على الامن الداخلي، وبالتالي مطاردة «الاعداء»(!) الداخليين، وتنسى الخارجيين، الحقيقيين، منهم، بحيث